



محضر موجز للجلسة الرابعة عشرة

الرئيس : السيد بيترسكي (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة)

المحتويات

البند ٩٩ من جدول الأعمال: خطة للتنمية

../..

Distr. GENERAL
A/C.2/50/SR.14
1 December 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Services, room DC2-794, 2, United Nations Plaza. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٥

البند ٩٩ من جدول الأعمال: خطة للتنمية (A/49/45 ، A/50/83 ، A/50/254-S/1995/501 ، A/50/308 ،

A/50/425-S/1995/787

١ - الرئيس: أشار إلى أن الجمعية العامة كانت قد أنشأت فريقا عاملا مفتوح العضوية مخصصا برئاسة رئيس الجمعية العامة لوضع خطة للتنمية، فقال إنه قد تم التوصل الى اتفاق بشأن هيكل يتألف من ثلاثة فصول رئيسية ونص مركب يتألف من الفصلين الأولين كأساس للمناقشة مما جعل الفريق العامل يوشك من إكمال مهمته. ولفت الأنظار إلى التقرير المرحلي (A/49/45) الذي قدمه الفريق العامل ولا سيما إلى الفقرات ٦ و ٧ و ٨.

٢ - السيد مونفورت (الغلبين): تحدث بالنيابة عن مجموعة ال ٧٧ والصين فقال إنهم يولون أهمية كبيرة لاختتام المفاوضات بشأن خطة التنمية بنجاح وفي وقت مبكر. وينبغي أن تكون الخطة ذات منحنى عملي وأن توفر إطار العمل لتنفيذ الالتزامات الدولية الحالية بشأن التنمية وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام والتنمية الاجتماعية. كما ينبغي أن تركز أيضا على الحاجة إلى زيادة الموارد الخارجية لدعم النمو الاقتصادي وإعادة القضايا الإنمائية إلى رأس خطة الأمم المتحدة بما يوجد توازنا أفضل بين التنمية من ناحية وحفظ السلم والأنشطة الأخرى من ناحية أخرى.

٣ - ومضى يقول ومن أجل توفير الوقت الملائم للإعداد للمفاوضات ترى مجموعة ال ٧٧ والصين ضرورة تحديد فترة ثلاثة اسابيع لدورة الفريق العامل المقبلة.

٤ - السيد لاكلاوسترا (اسبانيا): تحدث بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي فقال إن خطة التنمية توفر فرصة فريدة لتقديم رسالة قوية بالحاجة الى التزامات جديدة بالتعاون الدولي من أجل التنمية، تعتمد على نهج متكامل. وبالرغم من أن هنالك الكثير الذي ينبغي عمله، فقد أحرز الفريق العامل المفتوح العضوية المخصص تقدما مشجعاً.

٥ - وتابع قائلا إن الاتحاد الأوروبي يرى أن الفصول الثلاثة تتسم بأهمية متساوية وينبغي أن تعكس الحالة السياسية والاجتماعية والاقتصادية الراهنة للعالم والتوافق الجديد في الآراء الذي برز من المؤتمرات الدولية بالإضافة إلى حاجة منظومة الأمم المتحدة لتكييف آلياتها لهذا الواقع الجديد. وقال ويعتبر حيويًا للغاية في هذا الصدد، أن تعكس خطة التنمية حقيقة أن السلم والتنمية أمران مترابطان وأن خطة التنمية وخطة السلم يكمل بعضهما البعض. كما ينبغي أيضا مراعاة التفاوت الاقتصادي المتنامي فيما بين البلدان النامية نظرا لأن هذا التمايز يوفر فرصة لزيادة الشراكة بين البلدان النامية التي حققت نموا سريعا وتشارك في الاقتصاد العالمي، وأشد البلدان النامية فقرا التي يجري تهملها. كما أن الأبعاد الاجتماعية والبيئية للتنمية، إضافة إلى العوامل الأساسية ولا سيما الديمقراطية واحترام حقوق الانسان وتمكين المرأة

والنهج القائم على المشاركة في التنمية تتسم بأهمية متساوية في تحقيق تنمية مستدامة تستند على الجماهير.

٦ - واستطرد قائلا إن تعبئة الموارد المحلية - عن طريق جملة أمور منها زيادة المدخرات الوطنية والنظم الضريبية الفعالة وخفض الانفاق العسكري - والموارد الخارجية على السواء تعتبر شرطا لتحقيق ذلك الهدف. وقد التزم الاتحاد الأوروبي في هذا الصدد بتكريس ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي للبلدان الأعضاء فيه للمساعدة الإنمائية الرسمية، و ٠,١٥ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي لمصلحة أقل البلدان نموا. وينبغي أن يصبح هذا النهج شاملا لجميع الموارد المتاحة بما في ذلك التدفقات الخاصة كما ينبغي أن تعالج الخطة أيضا موضوع فعالية المعونة وألوية منحها للخدمات الاجتماعية الأساسية.

٧ - ومضى يقول وأخيرا إن هنالك حاجة قوية لاصلاح آليات الأمم المتحدة من أجل تحسين قدرتها على الاستجابة لاحتياجات البلدان النامية. وينبغي أن تعالج خطة التنمية الحاجة الى زيادة التركيز والتكامل لأدوار جميع هيئات الأمم المتحدة. ويجب زيادة تعزيز الدور الذي تضطلع به الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بالإضافة إلى تعزيز التعاون بين مؤسسات بریتون وودز كما ينبغي أن تؤسس الأمم المتحدة على الأعمال التي أنجزتها بالفعل لتحسين مستوى التنسيق على الصعيد الميداني لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي من خلال دعم نظام المنسق المقيم وإعداد مذكرات الاستراتيجيات القطرية والتركيز على المزايا النسبية لذلك النظام.

٨ - واختتم قائلا إن الاتحاد الأوروبي ملتزم تماما باعتماد خطة دقيقة وكبيرة وابتكارية للتنمية أثناء الدورة الحالية.

٩ - السيد مون (جمهورية كوريا): قال إن الطرق التقليدية لتحقيق التنمية في عالم جديد يتميز بالطابع العالمي بدأت تفقد أثرها. ونظرا لأن للأمم المتحدة خبرة خمسين عاما في مجال التنمية وشبكة عالمية واسعة ينبغي أن يتجه إصلاح المنظومة إلى تعزيز دور الأمم المتحدة في مجال التنمية بدلا من تقليصه.

١٠ - وأضاف قائلا ينبغي على القطاع الخاص والحكومة أن يكمل كل منهما دور آخر، على أن تتولى الحكومة المهمة الرئيسية في تنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الوطنية في الوقت الذي تشجع فيه المشاركة النشطة للقطاع الخاص. وبالرغم من أن التنمية تمثل مفهوما متعدد الواجهات، فينبغي الاعتراف بأن النمو الاقتصادي هو الناتج الرئيسي للتنمية وأنه ومن أجل تحقيق نمو اقتصادي وعدالة اجتماعية أكبر فإن من الضروري تعزيز التعليم وتنمية الموارد البشرية.

١١ - وأردف قائلا إن من المهم للغاية نشر خطة التنمية نظرا لأن هدفها الأساسي هو حفز الارادة السياسية والالتزام الصادق من جميع الحكومات والشعوب بالتنمية وتعزيز التعاون الدولي.

١٢ - السيد أديشي (بنن): أعرب عن أمله في أن يصبح إكمال خطة التنمية من أول الإجراءات الرئيسية التي تتخذها الأمم المتحدة في ذكراها الخمسين.

١٣ - ومضى يقول يجب تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية. أولاً ينبغي إجراء سرد بالتزامات والتوصيات والمقررات التي تم اتخاذها على مدى السنوات الخمس السابقة ولم يتم تنفيذها أو تم تنفيذها على نحو جزئي. ثم يجب إيجاد الوسائل والسبل الخاصة لتنفيذ برامج العمل التي تم اعتمادها في مختلف مؤتمرات الأمم المتحدة ومؤتمرات القمة المعقودة في التسعينات. كما ينبغي أن يتاح لمختلف عناصر منظومة الأمم المتحدة تقدير المبالغ التي تقترح تخصيصها على مدى السنوات العشر المقبلة لتنفيذ كل واحد من خطط العمل أو برامجها. وثالثاً ينبغي وضع جدول سنوي للتنفيذ يشمل فترة عشر سنوات.

١٤ - وتابع قائلاً إن الهدف الأول يوشك على الاكتمال ويمكن إضافة المعلومات لدى توافرها. بيد أنه لم تقدم أي مقترحات ملموسة حتى الآن بشأن الهدف الثاني أو الثالث. وينبغي أن تستفيد الوفود من الوقت المتوفر قبل موعد الدورة المقبلة للفريق العامل لتقديم مقترحات خطية للمناقشة.

١٥ - واستطرد قائلاً يجب ألا تصبح خطة التنمية واحدة من مجموعة الوثائق الطويلة التي نسيها جميع الاختصاصيين والمفاوضين. إنما يجب أن تصبح جزءاً لا يتجزأ من عملية التغيير والتطور الهادفة إلى جعل التعاون الدولي أكثر فعالية وكفاية. وسيكون في مقدور الأجيال الحالية والمقبلة فقط قياس أثرها الحقيقي.

١٦ - السيد كودريافستيف (الاتحاد الروسي): قال إنه بالرغم من إحراز بعض التقدم في وضع خطة للتنمية فإن لوفده بعض التحفظات بشأن البطء في المناقشات وطابعها غير المثمر.

١٧ - ومضى معلقاً على عملية المداولات ذاتها، فقال ينبغي اكتمال صياغة خطة التنمية قبل نهاية الدورة الخمسين للجمعية العامة. وبالتالي ينبغي أن تستفيد جميع الوفود من الوقت والموارد المتاحة. وتعتبر فكرة عقد دورة قصيرة للفريق العامل في كانون الأول/ديسمبر بعد انتهاء اللجنة من عملها جديرة بالنظر. وسيكون الخيار الآخر هو عقد جلسة في كانون الثاني/يناير أو شباط/فبراير ١٩٩٦ مما يتيح مزية بتوفير مزيد من الوقت للإعداد والتفكير.

١٨ - السيد رونبيرغ (جمهورية جزر مارشال): قال إن الأهمية المتزايدة الممنوحة لأنشطة حفظ السلم قد أثرت تأثيراً كبيراً على الأنشطة الإنمائية. وقال إن وفده حريص على اكتمال خطة التنمية من أجل إعادة التنمية إلى مكانها المهم في منظومة الأمم المتحدة.

١٩ - ومضى يقول إن جزر مارشال كغيرها من البلدان النامية تواجه أوضاعاً اقتصادية صعبة. فقد تقلصت المساعدة الدولية وتواجه حكومته صعوبات في مواصلة بعض مشاريعها الإنمائية. وينسجم برنامج العمل الشامل والطموح الناجم عن المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للبلدان النامية الجزرية الصغيرة

على نحو جيد مع الجهود التي تبذلها جزر مارشال. وقد انضمت حكومته إلى الدول الجزرية المجاورة وهي كيريباتي وناورو وتوفالو في محاولة لإقامة شراكة ديناميكية في مجالي النقل والشحن. ولكنها واجهت مشاكل مستمرة في التمويل لتنفيذ أجزاء أخرى من برنامج العمل. واستدرك قائلا إنه لا يبدو أن هنالك نقصا في الموارد لاستئجار خبراء استشاريين لوضع مزيد من الخطط ولكن الوضع تغير عندما حاولت تنفيذ تلك الخطط. وقال إن وفده يدعو المجتمع الدولي إلى الاعتراف بمشاكل التنفيذ لبرنامج العمل المتفق بشأنها واتخاذ إجراء لحلها.

٢٠ - وأضاف قائلا إن جزر مارشال ستتخذ عددا من الخطوات لتحسين حالة المرأة كنتيجة لمؤتمر بيجنغ واقترحت توقيع الاتفاق المتعلق بأرصدة الأسماك متداخلة المناطق وأرصدة الأسماك كثيرة الترحال في القريب العاجل. ويعتبر ذلك الاتفاق مهما للغاية لجزر مارشال التي ترى قطاع المصائد واحدا من أهم المجالات التي يمكن لاقتصادها أن ينمو فيها. وقال إن للأمم المتحدة دورا مؤكدا تقوم به في تقديم المساعدة لتحقيق أهدافها في تلك المجالات.

٢١ - السيد رامول (الجزائر): قال إن المناقشات التي جرت داخل الفريق العامل المفتوح العضوية المخصص قد عكست تصورا قصير النظر بطريقة مقلقة. ومن المؤكد توقع خيبة الأمل نظرا لانعدام الإرادة السياسية لإعادة فتح النقاش بشأن النمو الاقتصادي في البلدان النامية والاعتراف بالحاجة إلى إعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية لضمان مشاركة البلدان النامية على نحو فعال في اتخاذ القرار ولا سيما وأن المناقشات قد ركزت على إعادة تشكيل الأمم المتحدة. وينبغي أن يكون هدف خطة التنمية المقترحة هو إيجاد إطار عمل جديد للتعاون من أجل التنمية ووضع الأسس لشراكة جديدة بين بلدان الشمال والجنوب تقوم على مفهوم العدل بدلا من الاحسان. ومن شأن هذه الشراكة أن تكفل حصة منصفة من الفرص في الأسواق العالمية ضمن إطار التعاون المفيد للجانبين والذي لن يعود يقوم على المشروطيات من طرف واحد. كما أن من الحيوي تعزيز مدونة أخلاق جديدة لضمان بروز نظام دولي أكثر عدالة وأكثر انصافا. كما ينبغي أن تؤكد خطة التنمية على الطابع الذي ينطوي على مفارقة تاريخية للنظام الاقتصادي والمالي الدولي الراهن الذي يحرم البلدان النامية كل عام ما يزيد عن ٥٠٠ بليون دولار من الفرص الاقتصادية بسبب سياسات الحماية وعدم المساواة في الوصول إلى مجالات التجارة والعمالة والأسواق الرأسمالية في العالم، والذي يتيح نقلا صافيا لما يزيد عن ٥٠ بليون دولار من الموارد من البلدان الفقيرة إلى البلدان الغنية.

٢٢ - ومضى يقول إن اتجاه مؤسسات بريتون وودز في أن تشترك على نحو متزايد في الإدارة الاقتصادية المباشرة في البلدان النامية بدلا من القيام بدور تنظيمي على نطاق العالم كان سببا لإثارة قلق كبير ولا سيما نظرا لكونها في الغالب غير قادرة على معالجة الاختلالات في الأسواق النقدية والمالية العالمية والتي تؤثر عادة في الاقتصادات الضعيفة. واختتم قائلا إنه ينبغي إقامة آليات تنظيمية فعالة تحكم جميع الفعاليات في الاقتصاد الدولي على وجه الاستعجال.

٢٣ - السيد ماروياما (اليابان): قال إن معالجة قضية التنمية في شكل مواجهة بين بلدان الشمال والجنوب ستكون غير مثمرة. إذ ينبغي إقامة شراكة بين البلدان النامية والأخرى متقدمة النمو. وتقتترح حكومة اليابان في هذا الصدد استراتيجية إنمائية جديدة تقوم على تحديد أهداف إنمائية تركز على الجماهير، وتنفيذ نهج متميزة وشاملة للتنمية، ووضع مجموعة من الأهداف الانمائية التي تجمع بين المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية حتى يمكن تحقيقها في عام ٢٠١٠، وتنمية الموارد البشرية وبناء المؤسسات، وتعزيز السلم والتنمية بشكل متواز مع التركيز على قضايا حقوق الإنسان، وحماية البيئة والرفاه الاجتماعي، والتعاون بين بلدان الجنوب بما في ذلك إنشاء مرفق فعال داخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٢٤ - ومضي يقول ونظرا للتنوع في كثير من المجتمعات، فقد اتبعت اليابان نهجا شاملا ومرنا خاصا ببلد ما استخدمت مجموعة من التدابير المتعلقة بالسياسة التي شملت المساعدة الإنمائية الرسمية وإن لم تقتصر عليها. ولن تقوم الجهات المانحة بفرض برامج أو شروط إنما سيتم تنفيذ النهج الشامل بطريقة مرنة. ونظرا لأن صيانة السلم هي أساس التنمية الاقتصادية فينبغي أن تبذل جميع البلدان مزيدا من الجهود من أجل نزع السلاح. وتشارك حكومته من جانبها وعلى نحو نشط في الجهود الرامية إلى تحقيق نزع الأسلحة النووية والأسلحة الصغيرة. وينبغي أن تبذل البلدان المستفيدة مزيدا من الجهود لصيانة السلم وخفض النفقات العسكرية في الوقت الذي يجب أن تساعد فيه البلدان المانحة البلدان النامية التي تبذل تلك الجهود.

٢٥ - السيد سينغ (الهند): قال إنه نظرا لعدد من العوامل التي تشمل الإرهاق الذي أصاب البلدان الصناعية من تقديم المعونات والضغوط الشديدة في ميزانياتها أصبحت خطة التنمية المقترحة موجزا أساسا للالتزامات التي قُدمت في مختلف المؤتمرات. ويعتبر ذلك مؤسفا نوعا ما. ولذلك فإن من الضروري استخدام إطار عمل الخطة لتركيز الاهتمام على تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها. ولحسن الحظ فقد كانت الخطة موضوعية وقد أمكن منع التجزئة التعسفية لمفهوم التنمية. ولا يزال هنالك عمل مهم ينبغي القيام به بشأن الفصل الذي يعالج إطار العمل المؤسسي. ولا ينبغي النظر إلى هذا الأخير بمعزل عن الفصلين الأولين وإنما بالاقتران بهما. كما أن إصلاح المؤسسات من أجل الإصلاح فقط أو التخفيض بسبب المعوقات في الميزانية لن يخدم قضية التنمية. ولا شك أن الكفاية والفعالية أمران مهمان بالطبع ولكن قضية التنمية تتسم بذات الأهمية.

٢٦ - وتابع يقول إن خطة التنمية المقترحة ينبغي أن توضح بجلاء أنه لا يمكن النظر إلى مختلف جوانب التنمية بمعزل عن الجوانب الأخرى. وفي حين أن البلدان المتقدمة النمو قد سعت إلى تسليط الضوء على دور الموارد المحلية فإن تلك الموارد لا يمكن تعبئتها إلا إذا حدث نمو اقتصادي سريع. ويعتبر النهج الشامل ضروريا لتحقيق التوازن بين النفقات على الخدمات الاقتصادية وعلى الخدمات الاجتماعية. وتنطوي الاستراتيجية المستدامة للتنمية الاجتماعية وحماية البيئة على نمو قوي على نطاق واسع في الدخل والعمالة. ولا ينبغي السماح للقلق المشروع على نطاق العالم بشأن التنمية الاجتماعية وحماية البيئة أن يصبح

مشروطينة إضاففة تُفرض على البلدان النامفة من الخارج. وسفظل القضاء على الفقر وتحقق النمو الاقطناصاف والتنفمة الأولوفاف الرئفسفة للبلدان النامفة.

٢٧ - وأشار إلى مسألة التنوع ففما بفن البلدان النامفة فلاحظ أن المقررات المتعلقة فف أف البلدان تستحق المساعدة والتفضفل قد اتخذت فف الغالب من جانب واحد واستندت إلى حجج غير موضوعفة قدماتها البلدان متقدمة النمو. ونظرا لتقلص موارد المساعدة الإنماففة الرسمية فقد اقترح أن تقتصر فرص الحصول على الموارد والترفففات التفضفلفة على عدد أقل من البلدان النامفة. كما برزت اقترافات للنظر إلى كل من البلدان النامفة على حدة وعدم الاعتراف بها كفئة. وفففر بالملاحظة أن جمفع البلدان النامفة قد شهدت مشاكل خاصة شملت عدم توفر الموارد على نحو كاف وتدنى مستوى التكنولوجيا وعدم كفافة الهفاكل الأساسية والاقتصادفة والاجتماعفة وانتشار الفقر. وقد تم الاعتراف سلفا بأن بعض الفئات ومجموعات البلدان النامفة تواجه مشاكل خاصة أو حالات حرجة وحث اللجنة على تطبيق اختبار التنفمة على النظم الفف تتحكم بالتجارة الدولية ونقل التكنولوجيا والتدفقات المالفة. كما فنبغف أن تقوم اللجنة بإعادة تنشفط جهودها لتعزيز تنففذ الالتزامات والتعهدات الفف تمت فف السابق.

٢٨ - السفء ضفاء الففن (بنغلادفش): أشار إلى النص المركب الفف نظر ففه الفرفق العامل فقال هنالك حاجة لصفاغة ذات منحنف عملف فف الباب المتعلق بإطار عمل السفاسة ولا سفما، ففما ففعلق بالقضافا الاقتصادية الرئفسفة للتجارة والعلم والتكنولوجيا. ولا ففشر النص الحالي على نحو ملائم إلى الالتزامات الحالية المتعلقة بانعاش النمو الاقطناصاف كما لم ففشر إلى التدابفر المطلوبة بنصوص صرفة.

٢٩ - وففما ففعلق بالحالات الخاصة الفف تتطلب اتخاذ إجراء على وجه السرعة، ففت نظر اللجنة إلى نتائج الاجتماع الحكومي الدولي الرففع المستوى المعنف باستعراض منتصف المدة لتنففذ برنامج العمل لأقل البلدان نموا، والفف خلص إلى عدد من التوصففات ذات المنحنف العملف ففما ففعلق بالتموفل الخارجي والتجارة والففن الخارجي. وقال إنه فنبغف تضمفن الصفاغة ذات الصلة فف الخطة المقترحة للتنفمة.

٣٠ - وتطرق إلى القضافا المؤسسفة فقال إنه فنبغف أن تستجبف منظومة الأمم المتحدة على نحو أكبر للاحتفافات الانماففة للبلدان النامفة والمؤسسات المختلفة الفف تهتم بالقضافا الإنماففة كما فنبغف تعزيز متابعة المؤتمرات وبرامج العمل الدولية الرئفسفة وتموفلها على نحو ملائم. وتعتبر العلاقة بفن الأمم المتحدة ومؤسسات برفتون وودز مهمة للغاية من أجل التنفمة. وفنطبق الشفء ذاته على منظمة التجارة العالمية. وأكد الحاجة إلى إضفاء الطابع الففمقراطي على نظام اتخاذ القرار وضمان المزيد من الشفاففة لتلك المؤسسات. كما فجب تعزيز التنسفق بفن الأمم المتحدة وتلك المؤسسات وتشجع مؤسسات برفتون وودز لاتخاذ تدابفر شاملة لتوسفع الاستثمار فف القطاعات الاجتماعية فف البلدان النامفة.

٣١ - السفء رفغالادو بابفنفف (السلفادور): قال إن تجربة أمريكا الوسطى تعتبر دفلا على أن السلم والأمن لا فمكن تحقققهما بدون تنفمة متكاملة تشمل الففمقراطية والعدالة الاجتماعية واحترام حقوق الإنسان. وقد

بذلت الجهود لإنهاء النزاع المسلح وتحقيق السلم وتحسين مستوى الرفاه الاجتماعي لشعوب أمريكا الوسطى ولكن لا يزال هنالك مجال واسع ينبغي تغطيته للقضاء على الفقر والبطالة وتحقيق التحسينات في الرعاية الصحية والتعليم والبيئة. وتواجه مناطق أخرى في العالم مشاكل مماثلة أو أسوأ من هذه المشاكل.

٣٢ - وأعرب عن تفاؤله في نتائج خطة التنمية. وأكد الحاجة إلى وضع جدول بالأولويات لأهداف الخطة المقترحة وتحقيق توازن بينها وبين أولويات خطة للسلام من أجل تعزيز قدرة المنظمة على مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية. وتعتبر الخطة المقترحة حيوية لأمريكا الوسطى كما يكتسي البحث لإيجاد إطار عمل جديد للتعاون الدولي بأهمية خاصة نظرا لانخفاض الموارد الإنمائية والحاجة إلى متابعة المقررات التي اتخذت في المؤتمرات الدولية الأخيرة.

٣٣ - السيد زعبي (الأردن): كرر دعم حكومته التام للأبعاد الخمسة الواردة في الخطة المقترحة وقال إن حكومته قد اقترحت في السابق أن تتضمن الخطة آلية لسد الفجوة. وتضمن اقتراح الحكومة الأردنية اعتماد معيار موضوعي للتقييم بحيث يحكم على البلدان على أساس أدائها في محاولة تحقيق التنمية المستدامة، وخطة لتخفيف الدين وتحديد سقف لسداد الدين، وتوفير برامج مالية لتمويل المشاريع متعددة الجنسيات، وتقديم مساعدة خاصة إلى البلدان التي تسعى إلى الوفاء بمتطلبات الاقتصاد المفتوح. كما أن هنالك حاجة ملحة إلى وضع خطط إيجابية دولية تشتمل على الحوافز. وكانت البلدان التي اتبعت نهج الاقتصاد الحر قد فعلت ذلك تحت ضغط لسداد ديونها أو للحصول على مساعدة خارجية. وقد كانت جلسات الاستماع العالمية بشأن التنمية التي نظمت في السنة السابقة، مفيدة للغاية.

٣٤ - السيد كوي تيان مي (الصين): قال ينبغي أن تعزز خطة التنمية المقترحة الفهم المشترك الذي توصلت إليه اللجنة في السنوات الأخيرة في مجال التنمية، وأن تعزز التعاون الدولي لأغراض التنمية وأن تعزز في الوقت ذاته دور الأمم المتحدة في مجال التعاون الدولي لأغراض التنمية. كما ينبغي أن تعالج الاختلالات في التمويل بين أنشطة حفظ السلم والأنشطة الإنمائية. وأعرب عن ارتياحه للتقدم الذي أحرزه فعلا الفريق العامل ولكنه حثه على محاولة إكمال مفاوضاته في الدورة الحالية. وأضاف أنه ينبغي، من أجل ضمان إجراء المشاورات بطريقة منظمة وفعالة، اتباع نهج مرحلي أو بمعنى آخر ينبغي إكمال الجزء المتعلق بإطار العمل بشأن السياسة قبل معالجة المشاكل الأخرى. كما أكد على ضرورة التقيد بمبدأ توافق الآراء والاستماع لصوت البلدان النامية المتعددة.

٣٥ - السيد زيبراكوفسكي (الجمهورية التشيكية): قال إن العمل الذي تم مؤخرا بشأن خطة للتنمية قد عكس على نحو ملائم الآمال في إنشاء إطار عمل تصوري جديد للأنشطة الرامية لتحقيق التنمية وإلقاء نظرة جديدة على ولاية الأمم المتحدة بشأن التنمية. ويمكن استخدام نص خطة التنمية الذي ينبغي إكماله دون إبطاء كأساس لإجراء إصلاحات واسعة لمنظومة الأمم المتحدة. كما يجب أن يصحب التصور الشامل الجديد للتعاون والشراكة الإنمائية متعددة الأطراف، إصلاحات مؤسسية ووسائل للتنفيذ. وهنالك حاجة إلى

تصور لاتخاذ إجراءات لتحقيق التنمية القائمة على الإنسان، تشمل إمكانات بناء القدرات والموارد مع تحديد الأنشطة الجديدة المحتملة. ولذلك يجب أن تكون خطة التنمية وثيقة مفتوحة ومرنة بدلا من أن تكون لقطه جامدة للحظة وحيدة في التاريخ.

٣٦ - ومضى يقول إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ينبغي أن يكون هيئة توجيهية لجميع برامج الأمم المتحدة الإنمائية وأن ييسر تنفيذ التوصيات التي تم اعتمادها في مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية مع وضع سياسة إرشادية قوية بشأن التدابير الأخرى لتعزيز التنمية. ويمكن مواجهة التحديات الإنمائية الجديدة على نحو أفضل عن طريق المجلس بدلا من معالجتها في مؤتمرات عالمية جديدة. وفضلا عن ذلك تقوم اللجان الإقليمية كذلك بدور رئيسي. إلا أن أشد التحديات حرجا هو زيادة التعاون والتنسيق للجهود الإنمائية مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية.

٣٧ - واستطرد قائلا إن الجمهورية التشيكية كغيرها من البلدان التي تمر بمرحلة انتقال تدخل حاليا مرحلة إنمائية لاحقة لمرحلة الانتقال. وسوف تسعى في هذه المرحلة الجديدة إلى القيام بدور أكثر فعالية في مجال التنمية وزيادة تعاونها مع البلدان النامية.

٣٨ - السيد رشتنيك (أوكرانيا): قال إن الفصلين الأولين اللذين أعدهما الفريق العامل المخصص قد عكسا جميع الجوانب الرئيسية للتنمية. وتضمنت البيانات التي أدلى بها في المناقشة العامة في الجلسة العامة للجمعية العامة والمناقشة الحالية في اللجنة الثانية، معلومات مفيدة ستوضع في الاعتبار عند إعداد الفصل الثالث بشأن القضايا المؤسسية والمتابعة. وينبغي أن يستفيد الفريق العامل كذلك من صيغ توافق الآراء الواردة في الوثائق الختامية لمؤتمرات الأمم المتحدة الأخيرة بشأن المسائل الاقتصادية والاجتماعية. كما ينبغي أن يراعى في الفصل الثالث أيضا العناصر ذات الصلة للمقرر المتوازن الذي تم اتخاذه في دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في فترة الصيف بشأن تنسيق أنشطة المؤتمرات الدولية التي عقدت تحت إشراف الأمم المتحدة.

٣٩ - ومضى يقول إنه لا داعي لإنشاء هياكل جديدة لصنع القرارات في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. وبدلا من ذلك ينبغي تعزيز الهيئات القائمة بتقوية وظائف التنسيق للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أساسا. كما ينبغي أن تعكس خطة التنمية بجلاء دور الحكومات والمنسقين المقيمين ضمن سياق لا مركزية الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة.

٤٠ - وتابع قائلا إن الفريق العامل لم يستفد بما فيه الكفاية من المواد المتوفرة في وثائق الأمم المتحدة الحالية ولاسيما تقارير الأمين العام بشأن الموضوع. وقد تضمنت تلك الوثائق بيانات دقيقة للجوانب الأساسية للتنمية وترابطاتها. ويتسم كثير من المواد التي اقترح الفريق العام النظر فيها بعدم الانتظام في الشكل وعدم الدقة وإن كانت مفيدة للغاية فيما يتعلق بالمسائل الموضوعية.

٤١ - واستطرد يقول إن المشاكل التي تواجه البلدان التي تمر بمرحلة انتقال، قد عكست على نحو ملائم في الفصلين الأولين وهو يأمل بأن يحترم الفصل الثالث أيضا مبدأ العالمية وأن تراعي التدابير المقترحة لتعزيز فعالية التعاون الدولي لأغراض التنمية المستدامة مصالح جميع البلدان دون استثناء.

٤٢ - السيد كيبيد (اثيوبيا): أثنى على الفريق العامل للجهود التي بذلها منذ الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة. وقال ينبغي أن تركز خطة التنمية على هدف تحقيق تحسن كبير وسريع في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للدول الفقيرة. كما يجب أن تركز على العوامل الرئيسية التي تسببت في الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة، وأن تقترح سياسات واجراءات ملموسة لضمان نهج متوازن وشامل للتنمية. ومن بين القضايا الرئيسية التي ينبغي معالجتها هي القضاء على الفقر، والتنسيق العالمي للسياسات الاقتصادية الكلية، والتنمية الصناعية، والتنوع الاقتصادي وتنمية الهياكل الأساسية، وتحسين تدفقات الموارد، بما في ذلك تخفيف عبء الديون، والسياسات المتعلقة بالسلع، وتنمية الموارد البشرية وبناء القدرات.

٤٣ - وأردف قائلا إن نجاح خطة التنمية المقترحة يستدعي تدفقات كبيرة في الموارد ومستدامة ويمكن التنبؤ بها. بالإضافة الى الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدة الانمائية الرسمية ينبغي أن تدعو الخطة الى تطبيق طرق ابتكارية لتعبئة الموارد. وتستحق الأفكار التي وردت في تقرير اللجنة المستقلة المعنية بالسكان ونوعية الحياة بشأن هذه الآليات دراسة دقيقة في هذا الصدد.

٤٤ - وأضاف قائلا إن التنفيذ الفعال لخطة التنمية يتطلب وجود آليات مؤسسية ملائمة للمتابعة والتقييم. وينبغي أن تكون هذه المؤسسة ذات منحى انمائي وديمقراطية ومرنة. كما يجب أن تكون آليات المتابعة والتقييم ملائمة ومتخصصة لضمان تحقيق النمو والتنمية في البلدان النامية، ولاسيما في أقل البلدان نموا، في أقصر فترة زمنية ممكنة. وينبغي الاستفادة في هذا المجال، من ولاية الأمم المتحدة في مجالي التنمية والاقتصاد الى أقصى حد ممكن. كما ينبغي أن تمنح الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي مسؤوليات أكبر بشأن قضايا السياسة الانمائية.

٤٥ - وتابع قائلا إن الجمعية العامة، بوصفها أعلى جهاز حكومي دولي، يمكنها أن تؤدي بفعالية وظائف المتابعة والتقييم على النحو المطلوب. أما المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعاد تنشيطه فينبغي تجهيزه على نحو ملائم لتمكينه من أداء ولايته على نحو فعال. كما ينبغي تعزيز اللجان الاقتصادية الاقليمية وتدعيمها على نحو مماثل.

٤٦ - واستطرد قائلا إنه قد آن الأوان لاصلاح مؤسسات بريتون وودز وتعريف دورها في تنفيذ خطة التنمية. كما أن هنالك حاجة ملحة لاضفاء الطابع الديمقراطي على نظم إدارتها وعمليات إتخاذ القرار ولا سيما من أجل تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية. كما ينبغي مواءمة أنشطتها وتنسيقها مع أنشطة الأمم المتحدة وتعزيز دورها التكاملي في التعاون الدولي لأغراض التنمية طبقا للمادتين ٥٧ و ٦٣ من ميثاق الأمم المتحدة.

٤٧ - السيد التيناي (السودان): قال إنه ينبغي أن تكمل خطة التنمية المقترحة الخطة للسلام. وقد أحدثت سياسات التفرقة إبان الفترة الاستعمارية معوقات نفسية وثقافية واقتصادية واجتماعية كانت لها آثار كبيرة على الدول حديثة الاستقلال لعقود طويلة ولا يمكن تجاوز تلك المعوقات إلا من خلال التنمية وقد كان المؤتمر العالمي لحقوق الانسان نقطة تحول مهمة لأنه أعلن أن الحق في التنمية هو حق أساسي من حقوق الانسان. وأضاف أن ما يثير القلق هو أن جهودا تبذل لحرمان بعض الدول المجني عليها من حقها في التنمية بدعوى أن عدم الاستقرار يعوق عملية التنمية. وقال إن المساعدة الانمائية في بلاده قد توقفت بالرغم من حقيقة أن الحكومة وقوات التمرد ظلت تجري مفاوضات بشأن حل سلمي للمشاكل في الجزء الجنوبي من بلاده. وذكر أن خطة التنمية ينبغي أن تركز على أن الحق في التنمية هو حق من حقوق الإنسان لا يمكن التصرف فيه وأن انتهاكه يشكل انتهاكا للصكوك الدولية لحقوق الانسان.

٤٨ - ومضى يقول إن الدعوات لانتهاج اقتصاد سوقي واقتصاد مفتوح ينبغي أن تصبحها سياسات تقوم على الثقة في العلاقات الاقتصادية الدولية والتركيز على أهمية الشراكة في التنمية. كما ينبغي تعزيز آليات الأمم المتحدة الملائمة لتمكينها من أداء مسؤولياتها فيما يتعلق بتنفيذ الخطة واختتم قائلاً إن وفده يؤيد انعقاد مؤتمر دولي بشأن جميع أوجه التنمية لضمان التنفيذ الناجح للاستنتاجات والقرارات التي اتخذت في المؤتمرات الدولية الأخيرة بشأن القضايا الاجتماعية.

٤٩ - السيد يارمنشوك (بولندا): قال إن وفده كان يؤيد منذ البداية تغيير الهيكل المؤسسي لمنظومة الأمم المتحدة لتمكينها من القيام بدور أكثر فعالية في الجهود الرامية الى تحقيق التنمية المستدامة. وأضاف أنه يرحب بالصياغة الجديدة التي اقترحها رئيس الفريق العامل المفتوح العضوية المخصص بشأن خطة التنمية فيما يتعلق بالمشاكل الخاصة بالبلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال وبالإضافة الى تأكيد واقع عملية الانتقال، كشف النص المقترح تأييد المجتمع الدولي للاتجاه العام للإصلاحات الاقتصادية الجارية في تلك البلدان، ولاحظ أن اندماج بلدان أوروبا الوسطى والشرقية في الاقتصاد العالمي سيعزز من التعاون الاقتصادي من خلال تمكين البلدان النامية من الاستفادة من الدراية العلمية والصناعية التي توفرها البلدان التي تمر بمرحلة انتقال.

٥٠ - وفيما يتعلق بالفصل الثالث من الخطة المقترحة بشأن القضايا المؤسسية والمتابعة أعلن أن وفده يؤيد نهجا جديدا للتعاون الدولي لأغراض التنمية يهدف إلى تلبية توقعات جميع الجهات المشتركة بما فيها أقل البلدان نموا، كما يؤيد أيضا تعزيز دور الأمم المتحدة في تطوير التعاون الدولي لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ويقوم بممارسته بصورة رئيسية الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وذكر أن وفده يؤيد تعزيز التعاون وتوضيح توزيع العمل فيما بين الشركاء في عملية التنمية ولا سيما منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية. ومن شأن التنفيذ الملائم من جانب الحكومات لنتائج المؤتمرات الرئيسية التي عقدت مؤخرا تحت اشراف الأمم المتحدة أن يساعد في تعزيز هذا التعاون.

٥١ - السيد سينون (ماليزيا): قال إن وفده يشعر بالقلق لاتجاه بعض البلدان أثناء مناقشة خطة التنمية في التركيز على إعادة التشكيل بدلا من التركيز خاصة على المشاكل العامة للتنمية. وأضاف أن من الضروري أن تعالج خطة التنمية المحنة الخطيرة للغالبية العظمى من سكان العالم الذين يعيشون في ظل الفقر ويكافحون بشكل يومي من أجل البقاء فقط.

٥٢ - ومضى يقول إن وفده يؤيد إصلاح وإنعاش النظام العالمي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والمجالات ذات الصلة. ومن أجل تأمين السلم والرفاه العالمي فإن من الضروري سد الفجوة المتزايدة بين البلدان المتقدمة النمو والأخرى النامية وضمان جعل التنمية منصفة ومستدامة. وذكر أن على منظومة الأمم المتحدة أن تقوم بدور رئيسي في عملية الإصلاح وأنه يجب إشراك جميع الجهات المعنية: الحكومات، والوكالات المتعددة الأطراف، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص. كما ينبغي الاعتراف على نحو ملائم بدور ومساهمة هذا الأخير في خطة التنمية.

٥٣ - وتابع قائلا إن اعضاء الطابع العالمي والتكامل السريع قد أوجد فرصا وتحديات جديدة زادت من تهميش بعض البلدان وجعلت من البعض الآخر أكثر عرضة لتقلبات التدفقات الرأسمالية والصدمات الفجائية الناجمة عن الحاجة الى إجراء تكيفات هيكلية. وقال إن على النظام العالمي الجديد أن يعالج تلك المشاكل وأن يتجنب فرض شروطيات أو اللجوء الى اتخاذ تدابير تقييدية من جانب واحد وأضاف أن على البلدان أن تراعي بعضها البعض كشركاء في التقدم بدلا من النظر اليها كأخصام أو منافسين. كما يجب احترام الالتزامات التي تم الاتفاق بشأنها في مختلف المؤتمرات الدولية الأخيرة. وقال إن ما يدعو للتفاوض بصفة خاصة هو ملاحظة أن الاتحاد الأوروبي قد قدم التزاما جادا بتلبية الهدف المتمثل بتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي للمساعدة الانمائية الرسمية. ويأمل وفده في أن تقوم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والبلدان المتقدمة النمو الأخرى بتحقيق ذلك الالتزام في أسرع وقت ممكن.

٥٤ - وأكد على أولوية إصلاح مؤسسات بریتون وودز وعلى ضرورة التركيز على هيكلها الإداري بحيث يعكس الواقع العالمي الجديد وزيادة مساهمة الاقتصاديات الجديدة والصاعدة في الانتاج العالمي والتجارة العالمية. كما ينبغي ألا تقوم تلك المؤسسات بدورها على نحو مرض بوصفها مؤسسات اقراضية فحسب وإنما ينبغي أيضا أن تعالج المشاكل الانمائية. وعلى الأمم المتحدة أن تتصدر عملية الإصلاح وأن تعالج أيضا العملية العالمية لاتخاذ القرار في المجالات الاقتصادية الكلية وكذلك الاستماع لصوت البلدان النامية.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٥